النصب على المعنى في سياق الفعل الكلامي

آية حميد طالب

أ.م.د.عبد الزهرة عودة جبر

جامعة ميسان – كلية التربية

ملخص البحث:

يسعى هذا البحث إلى مقاربة مجموعة من الأسماء المنصوبة في النحو العربي مقاربة تداولية، مبرزين فيه التحليل التداولي لدى النحويين العرب في معالجة كثير من الحالات التي تأتي فيها الأسماء منصوبة، من دون وجود عامل أحدث ذلك النصب.

وليس المقصود أنْ نُثبت قيام النظرية النحوية على البعد التداولي وإطراح مفهوم العامل، لأنّ هذا المفهوم هو عماد النظرية النحوية وعليه تأسّستْ، بل ما تركّز عليه الدراسة معالجة النحويين لكثير من الأسماء المنصوبة التي لا تنطبق عليها نظرية العامل مع إقرار النحويين بذلك، ولكنّهم يسعون جاهدين إلى تقدير عامل يُصرّحون بوجوب إضماره وأنّه لا يمكن أن يظهر، وفي الوقت نفسه نجدهم في المواضع نفسها يستحضرون السياقات التداولية التي تُقال فيها الجملة من أجل تبيان المعنى الذي يقود إلى نصب الأسماء.

والفعل الكلامي، كما هو معلوم، هو إنجاز المتكلم بنطقه للجملة فعلا واقعيّا يترتب عليه إحداث أثر في المتلقي، كأن يحقق الإخبار أو الأمر أو النهي أو التحذير أو النداء.

Research summary:

Seeking This research from the equivalence of the predicates in Arabic grammar, a pragmatic equivalence, in which it seek to highlight the pragmatic analysis of the Arab grammarians in treating many cases in which the nouns come as a predicate without the presence of a factor that causes the accusative.

The study is not intended to prove that the grammatical theory is based on the pragmatic dimension, and the concept of the factor is discarded. Because this concept is the basic of the grammatical theory and it found on it. Rather, the study focuses on the grammarians' treatment of many nouns which the factor theory does not apply on them, with the grammarians acknowledging, but they strive to estimate a factor they declare that it must be included, and that it cannot appear, and at the same time the researcher find them in the same places mention the pragmatics contexts, that mention in the sentence in order to clarify the meaning that leads to the accusatives of nouns.

The speech act – as it known – is the completion of the speaker by his pronouncing the sentence with a realistic act that results in an impact on the responded m such as fulfilling.

الكلمات المفتاحية: النصب ، المعنى التداولي ، الفعل الكلامي.

المقدمة

الفعل الكلامي هو مفهوم نظري حديث النشأة، وُلِدَ في رحاب الفلسفة التحليلية الغربية التي مهّد لها الفيلسوف الألماني (غوتلوب فريجه)، وعمق البحث فيها الفيلسوف النمساوي لودفيغ فتغنشتاين مؤسس تيار "فلسفة اللغة العادية" أما من أسس لهذه النظرية وقام بدراستها باستفاضة هو جون أوستين[١]، إذ استخدم مصطلح فعل الكلام ((ليدل على المنطوق والموقف الذي قيل فيه))[٢].

وهذه النظرية هي المجسد الحقيقي للاستعمال اللغوي في الواقع ، فهي تهتم بدراسة ما يفعله المتكلم باللغة، من تبليغ وإنجاز وتأثير[٣].

وقد طرح هذه الفكرة " أوستين " في كتابه" كيف ننجز الأشياء بالكلمات، إذ أوضح فيه أن كل قول يعبر عن عمل، فأقرَّ بذلك الطبيعة الإنجازية لبعض العبارات اللغوية. وبهذا استطاع أن يقدم تصنيفا للأفعال الكلامية على أساس "قوتها الإنجازية " فجعلها خمسة أصناف[٤]، هي:

(أفعال الأحكام، وأفعال القرارات، وأفعال التعهد، وأفعال السلوك، وأفعال الإيضاح).

ثم جاء بعده سيرل فطور النظرية، وجعلها خمسة أصناف أيضا وهي: (الإخبارت، والتوجيهيات، والإلتزاميات، والتعبيرايات، والإعلانيات). وهذا التصنيف أدى إلى نقلة نوعية في اللسانيات التداولية التي تجاوزت في دراسة الإنتاج اللغوي البنية الصوتية والنحوية والدلالية إلى البحث في الآثار الاجتماعية والإنجازية للغة.

الباب الأول

أسلوب الأمر والنهي

الأمر: هو ((طلب الفعل بصيغةٍ مخصوصة، وله ولصيغته أسماءٌ بحسب إضافته، فإن كان من الأعلى إلى من دونه، قيل له: أمرٌ، وإن كان من النظير إلى النظير قيل له: طلبٌ، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى، قيل له: دعاء))[٥].

وللأمر أربع صيغ هي[٦]:

١- فعل الأمر: مثل ((خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين))[٧].

٢- المضارع المقرون بلام الأمر: ((ليُنفق ذو سعة من سعته))[٨].

٣- أسم فعل الأمر: "عليك الاجتهاد".

٤- المصدر النائب عن فعل الأمر: ((وبالوالدين إحسانا))[٩].

يُعَد الأمر من الأفعال التوجيهية في نظرية الأفعال الكلامية والتي يبتغي من ورائه المتكلم جعل شخص آخر يقوم بشيء ما من خلال فعل القول متمثلا بالغرض الإنجازي نحو توجيه المخاطب لفعل شيء ما. واتجاه المطابقة فيه من العالم إلى الكلمات، وشرط الإخلاص فيه يتمثل في الإرادة أو الرغبة الصادقة، والمحتوى القضوي فيه هو جعل السامع يحقق غرضاّ انجازياً في المستقبل. وظهوره – فعل الأمر- في خانة التوجيهيات يجسد صدق عملية التواصل بين المتكلم والمخاطب، فهو فعل كلامي يرجى من ورائه إحداث أثر بتغيير سلوك أو تهذيبه أو العدول عن شيء آخر بالالتزام بالمطلوب[١٠]. وقد عولج أسلوب الأمر والنهي و معا، لوجود خيط مشترك يربط بينها في بؤرة تداولية موحدة متمثلة بالطلب الإنجاي في الخطاب الأمري، وبالكف و العدول في خطاب النهي[١١]. والنحويون بهذا الجمع كانوا مدركين العلاقة الوثيقة بينهما من حيث مؤداهما ووظيفتهما في الكلام ومحدداتهما التداولية في مدى تطابق الكلام لمغزاه في السياق، ولتحقق الفائدة في التماس الفهم التداولي، كونهما من أصناف الجمل الإنشائية، كما يتحقق بهما تأدية الطلب صيغةً ومعنى. إذ يقول سيبويه في باب الأمر والنهي: ((والأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي يبنى عليه الفعل ... وذلك قولك: زيداً اضربه، وعمراً امرر به،... وخالداً اشتر له ثوبا)) وقد يأتي الفعل الكلامي الأمري مستعيناً بأدوات معينة تدل على معنى الأمر نحو قولك: ((زيداً ليضربه عمرو، وبشراً ليقتل أباه بكر، لأنه أمر للغائب بمنزلة أفعل للمخاطب))[١٢]. إذ استعان السياق المعنوي بحرف الجر(اللام) لتأدية الفعل الأمري.

فالفعل الكلامي المتمثل بالنهي مشابه لما ورد في أسلوب الأمر فهو أمر لكن على جهة الترك والسلب إذ يقول المبرد: ((فالطلب من النهي بمنزلته من الأمر، يجري على لفظه كما جرى على لفظ الأمر))[١٣].

ومما مثله سيبويه في هذا الباب قوله: ((وأما خالدا فلا تشتم أباه ، وأما بكرا فلا تمرر به))[١٤]، فالنهي عن الشتم وعن المرور لا يعد حدثا وصفياً، بل هو فعلٌ كلاميٌ يتطلب فيه التركيب إنجازاً وتأثيراً حتى تحدث استجابة عند المخاطب[١٥].

لذا يشكل الأمر والنهي أفعالاً كلامية غرضها الإنجازي الطلب من المخاطب فعل شيء ما وقد ورد في سياق الجمل الأمرية اسم منصوب. كما مرَّ في الأمثلة السابقة. وقد فسر النحويون نصب هذا الاسم بفعل محذوف لا يمكن إظهاره يقول أبو سيعيد السيرافي ت (٣٦٨هـ):

((وربما أمرت باسم هو في المعنى واقع موقع الفعل ... فإذا كان الأمر على هذا، ثم أتيت باسم، قد بُني الفعل بعده على ضميره نصبته، لإضمار فعل ... فقلت: زيداً اضربه، على تقدير: اضرب زيداً اضربه، وزيداً لا تشتمه، على تقدير: لا تشتم زيداً لا تشتمه))[١٦]. ثم يجعل الناصب في أسلوب النهي هو عينه الناصب في أسلوب الأمر، نحو: ((وأما خالدا فلا تشتم أباه، وأما بكرا فلا تمرر به))[١٧]، فيقول فيه: ((أن ما بعد أما كالكلام المستأنف، فنصبته على ما ذكرنا من النصب في الأمر، ولم تقدر الفعل بعد أما، لأنها لا يليها الفعل، ولكن تُقدر الفعل بعد الاسم بلا ضمير، وتعديه إلى الاسم وتحذفه، ثم تأتي بالفعل الواقع على الضمير، فتفسر به الفعل المحذوف، فيكون التقدير: أما زيداً فاقتل قاتله، أما بكراً فلا تلق فلا تمرر به، وأما خالداً فلا تهن فلا تشتم أباه))[١٨].

والملاحظ في تلك النصوص السابقة أن هناك تكلفاً واضحا لتفسير النصب إذ لم يكن ذلك التأويل حاضراً في ذهن المتكلم عندما قصد أن يأمر أو ينهى. ومثل ذلك التكلف في تقدير عامل النصب. في قول الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ): ((إذا قلت زيداً فاضربه فإنما أدخلت الفاء، لأنَّ حكم الأمر أن يكون الفعل فيه مقدماً، فلما قدمت الاسم أضمرت الفعل وجعلت الفاء جوابا له. وتقدير الكلام على المعنى: تأهب فاضرب زيداً، وكذلك إذا قلت زيداً فاضرب، فهو على هذا التقدير وما بعد الفاء عامل في ما قبلها كما كان عاملا في قولك: أما زيدا فضربت، لأنك حينما حذفت الفعل من صدر الكلام جعلت تقديم الاسم عوضا منه))[١٩]. وهذا التقدير بطبيعة الحال سيغير معنى الكلام من الإنشاء إلى الإخبار. إذ يقول ابن جني عن هذا: ((قولك للمهوِى بالسيف في يده: زيداً، أي اضرب زيداً لم يجز أن تؤكد ذلك الفعل الناصب لزيد، ألا تراك لا تقول:

ضرباً زيدا وأنت تجعل ضربا توكيدا لأضرب المقدّرة، من قِبَل أن تلك اللفظة قد أُنيبت عنها الحال الدالة عليها ... فلو أكدتها لنقِضت القضية التي كنت حكمت بها لها ... فهذه الأشياء لوما عرض من صناعة اللفظ اعني الاقتصار على شيء دون شيء . لكان توكيدها جائزاً حسناً))[٢٠]. نلحظ ابن جني لا يقول بالعامل الناصب لهذا الأسلوب، لا بل حتى لا يعترف بذلك العامل المقدر لدى النحاة بأنه جاء لغرض التوكيد إذ لو ظهر ذلك العامل لاختلف المعنى المراد من الجملة، فجعل قرينة الحال هي سبب النصب وهذا هو ما نسميه النصب على المعنى. فالمتكلم عمد إلى نصب الكلام من غير أن يقدر فعلاً ناصباً لما أورده من كلام منصوب لأنه مدرك أن المعنى كفيل بأن يُنجز قصده وتحقيق هدفه الخطابي في تكليف المتلقي بتوجيه ما وإبعاده عن الضرر وهو يعني حرفيا ما يقول قاصد لإنتاج أثر إنجازي من خلال نصبه للفعل الكلامي المتمثل بأسلوب الأمر[٢١].

لذا نجد مثل ذلك التفكير الذي لا يعتمد على العامل عند بعض النحاة القدماء إلا أنهم أبو إلّا بذكر عامل لا يستعمل إظهاره لمسايرة نظرية العامل من جهة وسيطرتها في تقنين القواعد المتواضع عليها من جهةٍ أخرى، فيقول سيبويه: ((ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره – قوله تعالى –((انتهوا خيراً لكم)) (النساء /١٧١)، و((وراءك أوسعَ لك))، وحَسبك خيراً لك، إذا كنت تأمر. ... وإنما نصبت خيرا لك وأوسع لك، لأنك حين قلت: "أنته " فأنت تريد أن تخرجه من أمرٍ وتدخله في آخر.

وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، **كأنك قلت:** انته وادخل فيما هو خير لك، **فنصبته لأنك قد عرفت** أنك إذا قلت له: انته، أنك تحمله على أمرٍ آخر، فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ولعلم المخاطب أنه محمول على أمرٍ حين قال له: انته، فصار بدلا من قوله: ائت خيرا [لك]، وادخل فيما هو خير لك))[٢٢].

ثم يستطرد في كلامه بشرح ذلك مبينا أن الفرق يكون جليا حينما تخبر وتستفهم وحين تريد أن تأمر وتنهي وما يؤدي ذلك إلى اختلاف في المعنى، فيقول: ((ولا يجوز أن تقول: ينتهي خيراً له، ولا أأنتهي خيرا لي؟ لأنك إذا نهيت فأنت تزجيه إلى أمر وإذا أخبرت أو استفهمت فأنت لست تريد شيئا من ذلك، وإنما تُعِلم خيرا

أو تسترشد مخبراً))[٢٣]. وإنما يجوز هذا في الأمر، لأنّ المتكلم بنطقه العبارة الأمرية فأنه ينجز فعلا كلاميا متمثلا بالحث إلى تأدية عملٍ ما[٢٤].

والفراء أيضا ممن يعد النصب على المعنى لا على العامل فيقول في قوله تعالى: ((غُفرَانَك ربنا))[٢٥]. إنَّ ((الغفران مصدر وقع في موضع أمر فنُصب. ومثله الصلاةَ الصلاةَ. وجميع الأسماء من المصادر وغيرها إذا **نويت الأمر** نصبت))[٢٦].

نلحظ من تعليل الفراء القصد الفعلي في تحقيق النصب، فهو بقوله (نويت) أعطى البعد التداولي المعنوي لنصب الكلام.

وفي قوله تعالى: ((فَضَربَ الرقاب))[٢٧]، قال في توجيه نصبه بأنه: ((نصب على الأمر))[٢٨].

نستنتج من ذلك أن الفعل الكلامي المتحقق بالأمر والنهى هو منصوب على المعنى ولا أثر لعامل ما في نصب الكلام إذ إن المتكلم هو من يوجه القصد الفعلي للكلام. وبهذا فالعامل لا يمكن أن يكون له حيز لا في ظهوره ولا في تقديره. بدليل قول الرضي الذي جعل قرينة النصب هو حضور المعنى فيقول: ((والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك وهو أن **العامل معنى الجملة**))[٢٩].

المبحث الثاني

أسلوب التحذير والإغراء

التحذير: هو ((تنبيه المخاطب على أمرٍ مكروه ليتجنبه))[٣٠]، أما قرين التحذير وهو الإغراء فيُعرف بأنه: ((تنبيه المخاطب على أمرٍ محمود ليفعله))[٣١].

يندرج التحذير والإغراء ضمن الأفعال الكلامية كونهما يهدفان إلى التأثير في المخاطب وحمله إلى أداء فعلٍ ما. فإذا رغب المتكلم من المخاطب أن يتجنبَ أمراً مكروهاً أدى له تلك الرغبة بالتحذير، وإن أراد منه أن يفعل أمراً محموداً أدى له تلك الرغبة بالإغراء. وبمصطلحات (سيرل) يكون الإغراء والتحذير كلاهما منتمين إلى صنف الأمريات، لكن الإغراء دعوة إلى الفعل والتحذير دعوة إلى الترك[٣٢].

فعند قولك: (السيارةَ السيارةَ) فبهذا المنطوق دعوة تحذير للمخاطب للاحتراز من مكروه مقبل عليه. فعند النطق بتلك العبارة التحذيرية فإنَّ المتكلم قد حقق فعلا كلاميا متضمنا **فعل القول** لأن العبارة بتركيبها تشير إلى المحَذر منه وهو (السيارة) الأمر الذي يحيل العبارة عند المخاطب إلى **فعل الإنجاز** وهو (التنبيه) والتنبيه يؤدي إلى أخذ حذر المخاطب وهذا ما يسمى **فعل التأثير**.

وبهذا يكون الاسم المُحّذر أو المُغرى منصوباً والناصب له فعل محذوف تقديره (أحذر، أو أتق، أو باعد، أو ألزم، أو إياك) حسب رأي النحاة القدماء إذ لا بدَّ لكل معمولٍ من عامل انطلاقا من تفسيرهم العام للجملة[٣٣]. فيقدرون للجملة عدة أفعال ناصبه، يقول سيبويه عن ذلك الناصب: ((وذلك قولك إذا كنت تحذر: (إياكَ). **كأنك قلت:** إياك نَحّ، وإياكَ باعد، وإياكَ اتقِ، وما أشبه ذا. ومن ذلك [أن تقول]: نفسكَ يا فلانُ، أي اتقِ نفسك، إلّا أنّ هذا لا يجوز فيه إظهار ما أضمرت، ولكن **ذكرته لأمثل لك** ما لا يُظهر إضماره ... ومن ذلك أيضاً قولك: إياك والأسدَ، وإيايَ والشر، **كأنه قال:** إيّاكَ فاتقينَّ والأسد، و**كأنه قال:** إياي لاتقينَّ والشر))[٣٤]. وكذا الأمر عند ابن يعيش فالتحذير والإغراء منصوبان بعامل لا يمكن إظهاره فيقول: ((تقول إذا كنت تحذر: إياك ومثله أن تقول نفسك وهو منصوب بفعل مضمر **كأنك قلت:** إياك باعد، وإياك نحّ، واتقِ نفسك، فحذف الفعل واكتفى بـ "إياك" عنه))[٣٥]. وذلك المضمر في حقيقة القول ليس له وجود وإن كان مضمراً. ولكن النحاة تواضعوا على ذكر فعل ناصب بسبب سيطرة فكرة العامل على العبارة التركيبية فراحوا يقدرون عامل نصبٍ لذلك لذا وضعوا تلك الأفعال المقدرة، فيقدرونها في الكلام بقولهم لا يجوز الإظهار لكي تطَّرد القاعدة النحوية الخاضعة للعامل، وحين يتعذر عليهم التقدير نراهم يخالفون ما وضعوه من قواعد ويضعون تقديراً من بنات أفكارهم ففي قول لـ (سيبويه): ((أهلَكَ والليل، **كأنه قال:** بادر أهلك قبل الليل، وإنما المعنى أن يحذره أن يدركه الليل. والليل محذرٌ منه))[٣٦]. نلحظ تقدير الفعل الناصب (بادر) فهو ليس ضمن الأفعال المقدرة الناصبة لهذا الأسلوب. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على سيطرة فكرة العامل في أذهانهم.

وكذلك الأمر مع النحاة بعده إذ ذهبوا يقدرون عاملاً ناصبا للكلام وإن كان ذلك الناصب المقدر يحرف العملية اللغوية والمعنوية عن مسارها فهم في تقديرهم لجملة (إياك والأسدَ) قدروا عاملا تواضعوا عليه إذ يكون شكل الجملة بتقدير الفعل المحذوف من وجهة نظرهم (إياك وأحذر الأسدَ) إذ حملوا العبارة بتقديرهم هذا

على باب المفعول به وهم بهذا الحمل جعلوا الأسلوب من الجمل الفعلية مع أن الجملة التحذيرية أو الإغرائية لا فعل فيها ولا فاعل(٣٧). فليس كل ما كان منصوبا كان الناصب له عاملاً ما، فالمقام في هذا الأسلوب مقام نصب لا بأثر عامل، بل لأنه ورد في سياق التنبيه، غير محمول على إضافة أو إسناد. فإن لم يُذكر. حسب تقدير النحاة . وجيء بالمحذر منه مرفوعاً وقلنا (إياك والأسدُ) بالرفع لتبادر إلى الذهن أن المحذر منه لا بدَّ أن يكون طرفا من أطراف الإسناد فيكون عندها (فاعلاً أو مبتدأ أو خبراً) وهو في موضع التحذير والإغراء ليس كذلك، أما لو قلنا: (إياك والأسدَ) بالنصب لا بدَّ أن تكون الفتحة أدت دوراً لا يؤديه معنى الضم. وهذا المعنى هو التحذير، فالتبادل قائم بين دلالة الأسلوب وتركيبه. وهذا الإحساس بطبيعة الاتساق اللغوي بين التركيب والمعنى(٣٨).

لذا فإنَّ جملة (إياك والأسدَ) قطعا لا تساوي جملة (إياك واحذر الأسدَ). فإن ظهر ذلك المحذوف سينقل التعبير إلى معنى مغاير لما كان عليه القصد التحذيري أو الإغرائي. لأن ((المراد من اللفظ الدلالة على المعنى، فإذا ظهر المعنى بقرينة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ))(٣٩). ففي الجملة الأولى هناك حدث انفعالي إنشائي جيء به لإنشاء التحذير كي يتجنب السامع ما يحيط به من خطر، لذا نجد المتكلم منفعلا صارخا، في حين الجملة الثانية (إياك واحذر الأسد) نجدها مفتقرة إلى الانفعال الحادث في الجملة الأولى. فالانفعال قرين التحذير والإغراء فهما ليسا منصوبين بـ (أحذر) كما رأى النحاة بل هما منصوبان على المعنى التحذيري أو الإغرائي(٤٠).

ونلحظ أنَّ النحاة القدماء يعون تلك المسألة فيذكرون إشارات عن ذلك في كلامهم لكن يحيلونها إلى عامل ناصب، مع أنه لا يمكن أن يكون هناك عاملٌ أحدث النصب فسيبويه في نهاية كلامه أحال الحذف إلى دلالة الحال وكثرة الاستعمال، وهذا بحد ذاته مقصد تداولي استعمالي كون المتكلم مدركاً الخطر المحيط بالمحَذر لأن التحذير هو ((مما يخاف منه وقوع المخوف فهو موضع إعجاب لا يحتمل تطويل الكلام ، لئلا يقع المخوف بالمخاطب))(٤١).

وعن هذا الكلام نجد ابن يعيش يذهب إلى استحالة ظهور الفعل الناصب لدلالة سياق الحال عليه، إذ يبرز معناه ولا يحتاج لتقدير فعل لأن العامل المقدر في هذا الأسلوب لا يكون سوى مدعاة للتكلف والتأويل في

تفسير المعنى حتى يقول في نهاية حديثة عن العامل في هذا الأسلوب: ((**صار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوضة**))[٤٢]. لأن في مثل تلك السياقات لا تكون هناك حاجة لوجود الفعل ولا لذكره ظاهراً أو مقدراً لأن الكلام منصوب من دون الفعل المقدر وتام المعنى ولا حاجة إلى ذكر العامل. لذلك نجد الخليل مدركاً لهذا القصد المعنوي عند تعامله وتحليله لتلك السياقات في الأساليب فيقول: ((والنصب من الإغراء قولهم: عليكَ زيدا، ودونك عمراً، ورويدك محمدا، ورويدَ عمراً، نصبته بالإغراء))[٤٣].

ويورد رأيه في النصب على معنى الإغراء في قوله تعالى:

{يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم}[٤٤]، فيقول: ((فنصب على الإغراء))[٤٥].

ويقول أيضا في النصب على معنى التحذير: ((أما قولهم: إياك وزيداً، وإياك والتماس الباطل، فإنهم ينصبون الكلام الأخير على معنى التحذير))[٤٦]. فالخليل لا يقول بالعامل المقدر ولا يقول بإضماره أيضاً فهو لم يقدر الكلام على العامل المحذوف، ولا يمثل له على نية الإضمار، بل يحيل النصب على المعنى الذي قصده المتكلم.

ولهذا فالتحذير والإغراء لا يحتاجان إلى عامل ينصبهما لئلا ينتقض الغرض الذي يريده المتكلم فلما كان قصد المتكلم تنبيه المخاطب وتحذيره من شيء ما حتى يتجنبه فإن ذلك يتطلب الإسراع في ذكر المحذر منه بأبلغ ما يمكن التعبير عنه، بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكره دون غيره، أي ليفرغ سريعا إلى لفظ المحذر منه، وهو محصول الفائدة لدى المخاطب، وهكذا فإن مجيء النصب ليدل على أهمية طرفي الخطاب (المتكلم والسامع) في إنتاج العبارات اللغوية على هيئة مخصوصة، انطلاقا من مراعاة قصد المتكلم وما يريد إيصاله إلى السامع من إفادة تتمثل في "التنبيه على أمر مكروه ليتجنبه"، فلما كان الغرض "تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله" وذلك مما يقتضي الترغيب والتشويق في الشيء، فإن الإسراع في ذكره (الأمر المحمود) مما يتطلبه المقام، حتى يتهيأ المخاطب للامتثال به[٤٧].

ويقول المخزومي في ذلك الشأن أيضاً: ((ثم تريد أن تنبهه إلى ما يواجهه، وتحذره منه في أقصر لفظ وأوجز عبارة فلا ترى لزاما عليك أن تذكر فعلا بعينه، بل لا تجد فرصة أن تذكر فعلا بعينه ... فالأسماء

في مثل هذه المواضع منصوبة مع التحذير. كونه أسلوبا يعتمد على القرائن والدلالات التي تكتشف من الخطاب، ويكتفي فيه بذكر ما يراد إلى التحذير منه فلا يذكر معه الفعل))[٤٨].

نستنتج من ذلك أن المتكلم آثر النصب حتى يتضح المعنى المراد من ورائه ولا يحتاج إلى عامل ليذكره كي لا يطول به الكلام ويقع المكروه. ولأن هذا الأسلوب هكذا ورد عن العربي الفصيح لتوضيح ما يريد البوح به، إذ لو كان هناك عاملُ نصب لكان قد ذكره. لكن التحذير والإغراء وردا منصوبين والناصب لهما هو المعنى الذي قصده المتكلم لإعطاء البعد التحذيري أو الإغرائي معرفةً منه لما تحمله دلالة حركة الفتح من معنى دلالي واستعمالي.

المبحث الثالث

أسلوب النداء

النداء: هو ((تنبيه المخاطب ليقبل عليك))[٤٩]. ويتحقق النداء بأحد حروف النداء والتي هي: (الهمزة، وأي، ويا، وأيا، وهيا، ووا).

يرى النحاة في ((حروف النداء والمنادى بعده جملة مقدرة بالفعلية فقولك: يا زيد، بمنزلة قولك: أدعو زيداً))[٥٠]. وهذا الفعل الناصب حسب ما تواضع عليه القدماء هو فعل محذوف لا يظهر تقديره (أنادي، أو أدعو) فيكون المنادى مفعولا للفعل المحذوف المقدر. فيقول سيبويه في ذلك: ((ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك: يا عبدَ الله، والنداء كله))[٥١]. فهو منصوب عند سيبويه على الفعل المتروك إظهاره والمقدر بـ (أدعو أو أنادي) كما أسلفنا. ويشير المبرد إلى ذلك أيضا فيقول: ((اعلم أنك إذا دعوت مضافا نصبته، وانتصابه على الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: "يا عبدَ الله"، لأنّ "يا" بدل من قولك: "أدعو عبدَ الله، وأريد"، لا أنّك تخبر أنّك تفعل، ولكن بها وقع أنّك قد أوقعت فعلا، فإذا قلت: "يا عبدَ الله" فقد وقع دعائك بعبد الله، فانتصب على أنه مفعول تعدّى إليه فعلك))(٥٢). ولو أنعمنا النظر في نص المبرد هذا وتوغلنا فيه نلحظ أن المبرد يشير إلى تحقق الفعل الكلامي في نصه من غير أن يصرح في ذلك على الرغم من قوله بالعامل الناصب بالمنادى إلا أنه حين يقول: ((لا أنّك تخبر أنّك تفعل، ولكن بها وقع

أنّك قد أوقعت فعلا، فإذا قلت: "يا عبدَ الله" فقد وقع دعائك بعبد الله)) إذ نلحظ تحقق فعل القول، والمتكلم ينجز فعلا بقوله، ومن ثمَّ يُوقِع فعل التنبيه في المنادى وبذلك يتحقق فعل التأثير.

ويصرح أبن يعيش أيضاً إلى أن ناصب المنادى فعل محذوف لا يمكن إظهاره ولا يُتلفظ به فيقول: ((لا يجوز إظهار ذلك ولا اللفظ به ... لأنك إذا صرحت بالفعل، وقلت: "أنادي"، أو" أريد" كان إخباراً عن نفسك، والنداء ليس بإخبار))[٥٣].

وبالرغم من تصريح النحاة الواضح على أنَّ ظهور العامل الناصب في النداء يؤدي إلى فساد المعنى، ويغير دلالة قصد النداء إلى الإخبار، إلّا إنهم يقولون بالعامل الناصب. وهذا بطبيعة الحال مردود إلى سيطرة نظرية العامل في أذهانهم إذ لا بدَّ لكل معمولٍ من عاملٍ، وإن كان ذلك العامل لا يتوائم ومعنى الكلام. فهم بقولهم بتقدير الفعل يستحيل معنى الكلام لأنه ((تفسير للمعنى لا للإعراب، في حين أننا أمام تركيب إنشائي نحو: يا راكباً بلغ تحيتي))[٥٤]، ففي مثل تلك البنية الندائية كيف يمكن أن نقدر ذلك الفعل الناصب.

لذا يمكن القول أن الحالة الإعرابية المسندة للمنادى هي من أثر وظيفتها الاستعمالية والقصدية وأن المنادى نُصِبَ على المعنى بدليل قول ابن جني: ((إذا كان الفعل قد حُذِفَ في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى، ألا ترى أنهم يقولون: الذي في الدار زيد، وأصله الذي استقر وثبت في الدار زيد، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال معنىً، ولا أزال غَرضَاً، فكيف بهم في ترك إظهاره في النداء، ألا ترى أنه لو تجشم إظهاره فقيل: أدعو زيداً، وأنادي زيداً، لاستحال أمر النداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، والنداء مما لا يصحّ فيه تصديق ولا تكذيب))[٥٥]. وفي نص أبن جني كلام واضح بأن هناك مواضع لا بدَّ لها من عامل نحو قوله زيد في الدار، إذ يمكن تقدير العامل بـ (موجود أو مستقر). كما قدره النحاة وإن ظهر في الكلام لا يغير شيئاً في البنية الدلالية، أما تقدير العامل في بنية النداء فالأمر ليس كذلك إذ يصبح تقدير ((العامل فيه من الأصول المرفوضة))[٥٦]. إذ لا يمكن أن تقول في عبارة (يا زيد أقبل) يا أنادي زيد اقبل، أو يا أدعو زيد

أقبل، فيتحول عندئذٍ الكلام من بنية ندائية الغرض منها التنبيه إلى بنية خبرية. وعن ذلك يقول ابن يعيش: ((لأنك إذا صرحت بالفعل، وقلت: "أنادي"، أو" أريد" كان إخباراً عن نفسك، والنداء ليس بإخبار))[٥٧].

أما حين نقرأ نص الخليل في ناصب المنادى نجده لا يحيل النصب إلى العامل المحذوف، بل يحيله إلى قصد المتكلم إذ يقول: ((والنصب بالنداء المضاف قولهم: يا زيدَ بن عبد الله. نصبت زيداً، لأنه نداءٌ مضاف))[٥٨]. إذ يوجه نصب المنادى لأنه نداء قصد من ورائه المتكلم إن ينبه به المخاطب ليقبل عليه وهذا بطبيعة الحال مردود إلى أن المعنى هو من نصب. ويقول في موضع آخر مشيرا إلى القصد التداولي في نصب النداء حين يقول: ((وقولهم: يا رجلاً في الدار، ويا غلاماً ظريفاً. **نَصبت لأنك ناديت** من لم تعرفه))[٥٩].

إذ تنصب حين تنادي من لم تعرفه لتجذب انتباهه، ولا تستطيع أن ترفع المنادى ليصبح الكلام إخبارا للمنادى وأنت لم تعرفه ومن أول وهلة. لذلك المتكلم آثر النصب ليبين معنى الكلام هو نداء شخص لتنبيهه. ويشير السيوطي إلى هذا المعنى لكنه يحيل النصب لكثرة الاستعمال لا إلى المعنى الذي في ذهن المتكلم، فيقول: ((إنَّ الواضع تصور في الذهن أنه لو نطق به لكثرُ استعماله، فألزمه الإضمار طلباً للخفة لأن كثرة الاستعمال مظنة التخفيف))[٦٠].

في حين نجد الفراء يحيل إلى المتكلم وإلى سجيته، بالإضافة إلى نية المتكلم وقصده من وراء ما ينطق به، فحين يفسر قوله تعالى: ((يا حسرةً على العباد))[٦١]. فيوجه النصب صراحةً على النداء، كونه يترسَّم في تحليله الاستعانة بكلام العرب ليمثل شاهداً لغوياً من أجل دعم فكرته واسترفاد رأيه فيقول: ((العرب إذا دعت نكرة موصولة بشيء آثرت النصب))[٦٢]. فهو لم يلجأ لتقدير عامل بالاستناد للقياس، وإنما ارتكز على ما سُمِعَ عن العرب لأن ما خرج عن القياس وجب فيه إتباع السماع وكما هو معلوم أن الكوفيين أمةُ سماعٍ لا أمة قياس. لأن المتكلم العربي ينطق على سجيته كما يقول الخليل: ((إنَّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله))[٦٣]. فالعملية اللغوية مترسخة في ذهن المتكلم فهو يديرها تبعا لقصده المعنوي جراء ما يقصده من خطاب فينصب الكلام تبعا لذلك وبهذا نستنتج أن ((العامل ليس له أي وظيفة في النداء، إنما للنداء وظيفة نحوية مرتبطة بالبعد التداولي ارتباطا واضحاً لتعلقها المباشر

بالسامع بتنبيهه على الإقبال))[٦٤]. ومما لا خلاف فيه أن المنادى منصوب لكن ليس بأثر عامل ما ولكن بحكم وظيفته الندائية وبهذا الصدد يقول المتوكل نحن: ((نوافق النحاة العرب القدماء في اعتبارهم أن الحالة الإعرابية التي يأخذها المكون المنادى هي النصب ... ونخالفهم في إننا نعتبر المكون المنادى يأخذ الحالة الإعرابية النصب لا بمقتضى تقدير فعل ناصب له بل بمقتضى وظيفته التداولية نفسها طبقا للمبدأ العام المعتمد في إسناد الحالات الإعرابية حسب النحو الوظيفي. ... باعتباره مكوناً خارجياً لا يحمل وظيفة دلالية ولا وظيفة تركيبية تحدد إعرابه، ويأخذ بالتالي حالته الإعرابية النصب بمقتضى وظيفته التداولية نفسها))[٦٥].

وحركته الإعرابية جاءت نتيجة القصد والمعنى حين يذكر النداء ولا دخل للفعل ولا لأداة النداء في نصبه. لأن الـ (يا) في تركيب النداء تصويت بالمنادى وتنبيه له، ولا دخل لها ولا للفعل بالنصب، لأن المنادى المقصود إلى ذكره مجرداً عن الإخبار عنه، فلم يكن مخبرا عنه، فهو منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره، وكل مقصود إلى ذكره حكمه النصب[٦٦]. لذا فيكون النداء منصوبا على المعنى الذي أراده المتكلم وقصده وهو نداء المخاطب وبهذا يتحقق الفعل الكلامي من خلاله وهو تنبيه المخاطب ليقبل على المتكلم. لذا يندرج هذا الأسلوب ضمن مفهوم الفعل الكلامي، كونه يصدر من متكلم لينبه المخاطب. المنادى ليقبل عليه. فعند النطق بعبارة النداء (يا زيداً) فإننا نحقق فعلا كلاميا هو تنبيه المخاطب. ويمكن تمثيل ما تحققه العبارة الندائية التي يشتمل عليها الفعل الكلامي عند أوستن في (**فعل القول**) إذ تحيل العبارة بتركيبها على الشخص المنادى (زيد).

و(**فعل الإنجاز**) وهو التنبيه. ويتحقق (**فعل التأثير**) عند النطق بالعبارة وذلك من خلال تولد الفعل الإنجازي (التنبيه) فإن لمخاطب سينتبه ويقبل على المتكلم. وبتلك المرحل يكون المنادى فعلاً كلاميا منصوباً على المعنى.

الخاتمة:

بعد أن تناولنا مجموعة من المنصوبات والتي قد وجهنا النصب فيها على أساس الفعل الكلامي. فقد حاولنا إثبات انه لا يوجد عامل أحدث النصب بدليل نص الفراء على نصب الاسم في سياق الأمر بغير عامل

أحدث النصب فيقول: ((وجميع الأسماء من المصادر وغيرها إذا نويت الأمر نصبت))[١]. لذا فهي منصوبة كونها تحققات للفعل الكلامي فبمجرد النطق بعباراتها يقع فعل التأثير في المخاطب فيمتثل لتحقيقه ومن ثَمَّ يتحقق فعل الإنجاز فالمتكلم بمجرد تلفظه للعبارة يكون قد أحدث فعلا كلاميا متمثلا بأسلوب الأمر والنهي. وإنَّ الانفعال قرين التحذير والإغراء فهو أسلوب يعتمد على القرائن والدلالات التي تُكتشف من الخطاب لذا لا يحتاج إلى تقدير عامل لينصبه بدليل قول الخليل: ((فإنهم ينصبون الكلام الأخير على معنى التحذير))[٢]. لأنه من الأساليب التي لا تحتمل تطويل الكلام كي لا يقع المخوف والمكروه بالمخاطب لأنه يتطلب الإسراع بتنفيذ الفعل الكلامي التوجيهي فيكون الكلام منصوبا على المعنى الذي يقصده المتكلم لا على العامل بل إنَّ العامل أصبح ((ظهوره من الأصول المرفوضة))[٣]، كما صرح بذلك أبن يعيش. أما النداء فهو فعلٌ كلاميٌ غرضه جلب انتباه المخاطب، فيرد الاسم المنادى منصوباً في سياق هذا الفعل الكلامي، ليكون النصب أحد تحققات هذا الفعل الكلامي، وأما عند الاستناد إلى العامل النحوي وتقديره بالفعل (أدعوا أو أنادي) فيكون بهذا التقدير إخبار عن المتكلم وهذا خارج عن غرضه، وأيضاً يكون الأسلوب قد أحتمل لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب، ولكن النداء ((مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب))[٤]، على حد قول ابن جني.

الحواشي:

(١) -ينظر محاضرات في فلسفة اللغة، عادل فاخوري: ١٠٣.
(٢) - المعنى في لغة الحوار مدخل إلى البرجماتية (التداولية)، جيني توماس، ترجمة نازك ابراهيم عبد الفتاح: 70 .
(٣) - ينظر: ملامح التداولية عند عبد القاهر الجرجاني، ابتسام صالح: ٥٠. (رسالة).
- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٤٦. والنظرية البراجماتية اللسانية، محمود عكاشة :١٠١ (٤).
(٥) - شرح المفصل :٢٨٩/٤.

(١) ــ معاني القرآن:١٨٨/١.
(٢) ــ الجمل في النحو: ٩٢.
(٣) - شرح المفصل: ١/ ٣٨٩
(٤) ــ الخصائص: ١/ ١٨٦.

(٦) - جامع الدروس العربية: ٧٢٨.
(٧) - الأعراف / ١٩٩.
(٨) - الطلاق / ٧.
(٩) - البقرة / ٨٢.
(١٠) -ينظر: التوجيه الدلالي للأمر في القرآن الكريم، عبد المجيد بن يحي: ٧٢، ٧٨. (رسالة).
(١١) -ينظر: القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه: ٢٣٢. (بحث).
(١٢) -الكتاب: ١٣٧/١-١٣٨.
(١٣) - المقتضب: ٢/ ١٣٣.
(١٤) - الكتاب: ١/ ١٣٨.
(١٥) - ينظر: القصدية الإنجازية: ٢٣٢.
(١٦) - شرح كتاب سيبويه:٤٩١/١.
(١٧) - الكتاب: ١/ ١٣٨.
(١٨) - شرح كتاب سيبويه: ١/ ٤٩١.
(١٩) - النكت في كتاب سيبويه:٣٦٩/١.
(٢٠) - الخصائص: ٢٨٧/١-٢٨٨.
(٢١) - ينظر: الأبعاد التداولية في معاني القرآن، زينب عادل محمود: ٩٣(رسالة).
(٢٢) - الكتاب: ٢٨٢/١-٢٨٤.
(٢٣) - السابق:٢٨٩/١.
(٢٤) - ينظر: إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه: ٢٧.
(٢٥) - البقرة / ٢٨٥.
(٢٦) - معاني القرآن: ١ / ١٨٨.
(٢٧) - محمد / ٤.
(٢٨) – معاني القرآن: ٣/ ٥٧. والخلاصة النحوية، تمام حسان: ١٣٩.
(٢٩) - معاني القرآن: ٥١/٢.
(٣٠) - جامع الدروس العربية :٤٩٣.
(٣١) - السابق: ٤٩٤.
(٣٢) - ينظر: التداولية عند العلماء العرب: ٢١٢.
(٣٣) - ينظر: المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية، خلدون الحنطي: ١٠٧. (رسالة).
(٣٤) - الكتاب: ٢٧٣/١.
(٣٥) - شرح المفصل: ١/ ٣٨٩.
(٣٦) - الكتاب: ١/ ٢٧٥.
(٣٧) - ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: ١٠٩.
(٣٨) - ينظر: النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل النحوي، فارس محمد عيسى: ٢٠٤. (بحث).
(٣٩) - الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي: ١/ ٣٠١.
(٤٠) - ينظر: من وظائف الصوت اللغوي، أحمد كشك: ٩٣.
(٤١) -السابق:١ / ٣٠٨.
(٤٢) -ينظر: شرح المفصل: ١/ ٣٨٩.
(٤٣) - الجمل في النحو: ٥٤.
(٤٤) - المائدة/١٠٥.
(٤٥) –الجمل في النحو:٥٤.
(٤٦) - السابق: ٩٢.
(٤٧) - ينظر: أغراض المتكلم ودوره في التحليل النحوي: ١٦٩.
(٤٨) - في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢١٢-٢١٣.
(٤٩) - الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج :٤٠١/١.

(٥٠) - الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام هارون: ١٣٦.
(٥١) - الكتاب: ١/ ٢٩٢.
(٥٢) - المقتضب: ١/ ٢٠٢.
- شرح المفصل: ١/ ٣١٦-٣١٧ (٥٣).
(٥٤) - تطبيقات في نظرية النحو العربي، صاحب أبو جناح: ٣٠.
(٣)- الخصائص:١٨٦/١.
(٥٦) - شرح المفصل: ٣٨٩/١.
-السابق: ١/ ٣١٦-٣١٧ (٥٧).
(٥٨) - الجمل في النحو: ٧٧.
(٥٩) - السابق: ٥٢.
(٦٠) - الأشباه والنظائر: ١/ ٣١٠.
(٦١) - يس / ٣٠.
(٦٢) - معاني القرآن: ٣٧٥/٢.
(٦٣) - الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي: ٦٦.
(٦٤) - الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور الوليدي: ١٥٨.
(٦٥) - الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل: ١٧٥- ١٧٦.
.(66) - ينظر: نتائج الفكر في النحو، السهيلي: ٦١

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

١. الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، (د. ط)، (د. ت).
٢. الأصول في النحو، أبو البكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٧- ١٩٩٦.
٣. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، (د. ط)، ٢٠٠٢.
٤. الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، خالد ميلاد، المؤسسة العربية للتوزيع، تونس، الطبعة الأولى، ١٤٢١- ٢٠٠١.
٥. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩-١٩٧٩.
٦. التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥.
٧. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، تحقيق علي سليمان شبارة، مؤسسة الرسالة، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣١- ٢٠١٠.

٨. الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥-١٩٨٥.
٩. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصر، (د. ط) (د. ت).
١٠. الخلاف النحوي في المنصوبات، منصور صالح محمد علي الوليدي، جدار للكتاب العالمي، عمان – الأردن، عالم الكتب الحديثة، إربد –الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
١١. دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، صاحب أبو جناح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان ـ الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٩-١٩٩٨.
١٢. شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين ابي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي، تقديم إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢-٢٠٠١.
١٣. شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي، تحقيق احمد حسن مهدلي وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨.
١٤. العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، محمد حماسة عبد اللطيف. القاهرة، (د. ط)، ١٩٨٤.
١٥. في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، ا ـ محاضرات في فلسفة اللغة، عادل فاخوري، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، الطبعة الأولى، ٢٠١٣ الطبعة الثانية، ١٤٠٦- ١٩٨٦.
١٦. قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية – البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي – أحمد المتوكل، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، (د. ط)، ١٩٩٥.
١٧. الكتاب، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨-١٩٨٨.
١٨. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣-١٩٨٣.
١٩. المعنى في لغة الحوار– مدخل إلى البراجماتية (التداولية)، جيني توماس، ترجمة نازك ابراهيم عبد الفتاح، دار الزهراء، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١-٢٠١٠.
٢٠. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩-١٩٧٩.

٢١. من وظائف الصوت اللغوي– محاولة لفهم صرفي ونحوي ودلالي، أحمد كشك، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦.
٢٢. وظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل، مكتبة لسان العرب للنشر والتوزيع، الدار البيضاء – المغرب، الطبعة الأولى، ١٤٠٥-١٩٨٥.

الرسائل والأطاريح

١. الأبعاد التداولية في معاني القرآن، زينب عادل الشمري، ١٤٣٨- ٢٠١٧.
٢. الأفعال الكلامية في القرآن الكريم (سورة البقرة) دراسة تداولية، مدور، الجزائر، ٢٠١٣-٢٠١٤.
٣. التراكيب المحمولة على أبواب النحو العربي بين التقعيد والاستعمال اللغوي، تيسير هارون النوافلة، جامعة مؤته، ٢٠١٣.
٤. التوجيه الدلالي للأمر في القرآن الكريم – دراسة نحوية – بلاغية – تداولية، عبد المجيد بن يحي وصورية حوري، الجزائر، ١٤٣٩-٢٠١٨.
٥. المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية في ضوء علم اللغة المعاصر، خلدون جميل اسكندر الحنطي جامعة مؤته، ١٩٩٨.

البحوث والدوريات

١. إرادة المتكلم ومقاصد الكلام في كتاب سيبويه (مقاربة تداولية)، علي بن موسى بن محمد شبير، مجلة اللسانيات العربية، العدد٤، ٢٠١٦.
٢. دراسة الأفعال الكلامية في القرآن الكريم – مقاربة تداولية، بوفرومة حكيمة، منشورات مخبر تحليل الخطاب، دار الأمل، العدد (٣)، ٢٠٠٨.
٣. القصدية الإنجازية في مضمون الخطاب النحوي في كتاب سيبويه، هيثم محمد مصطفى، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، المجلد (١١)، العدد ٣.
٤. المرجعية اللغوية في النظرية التداولية، عبد الحليم بن عيسى، جامعة وهران، الجزائر، دراسات أدبية، العدد (١)، ٢٠٠٨.
٥. النصب على الخلاف في ضوء نظرية العامل النحوي، فارس محمد عيسى، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد (٨)، العدد (٦)، ١٩٩٣.
٦. نظرية الأفعال الكلامية في ظل جهود أوستين، يسمينة عبد السلام، مجلة المخبر، الجزائر، العدد (١٠)،٢٠١٤.